Minufiya J. Agric. Res. Vol. 34 No.2: 879 - 907 (2009) "http://www.mujar.net"

محددات معرفة الريفيين بأحدث التشريعات المنظمة لعمل الجمعيات والمنظمات الأهلية . دراسة بإحدى قرى محافظة الغربية

نجوى عبد الرحمن حسن

قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى . كلية الزراعة . جامعة المنوفية

(Received: Mar. 18, 2009)

الملخص

إستهدفت هذه الدراسة التعرف على محددات معرفة الريفيين بإحدث التشريعات المنظمة لعمل الجمعيات والمنظمات الأهلية وذلك بإحدى القرى التابعة لمركز من مراكز محافظة الغربية ، أيضا التعرف على الخصائص الشخصية للريفيين بقرية الدراسة ، التعرف على علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بدرجات معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة ، وأخيرا تحديد مقدار المساهمة النسبية لأهم تلك المتغيرات فى تفسير التباين الحادث فى درجات معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ .

ولتحقيق أهداف هذا البحث تم اختيار عينة عشوائية قوامها ١٥٠ مبحوثاً من قرية ميت الحارون التابعة لمركز زفتى أحد مراكز محافظة الغربية . وقد إستخدم الإستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات. واستخدم في تحليل البيانات العرض الجدولى بالتكرار ، النسب المئوية ، معامل ارتباط بيرسون ، نموذج التحليل الارتباطى الانحدارى المتعدد المتدرج الصاعد " Step – Wise " . وقد اتضح من النتائج أن مستوى معرفة الريفيين بعينة البحث بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ كان بين المتوسط والضعيف ، حيث بلغت نسبة من هم ذوى المستوى المعرفى الضعيف ٤٨% من اجمالى عينة الدراسة فى حين بلغت نسبة من هم ذوى المستوى المعرفى المتوسط ٤١% ، بينما بلغت نسبة من هم ذوى المستوى المعرفى العالي ١١% من إجمالى عينة الدراسة . كما أوضحت النتائج أن هناك أربعة متغيرات مستقلة تساهم فى تفسير التباين الحادث فى درجة معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة وهذه المتغيرات هى : المكانة الإجتماعية لأسرة المبحوث ، درجة الطموح الشخصى للمبحوث ، درجة الإنفتاح الثقافى للمبحوث ، ومتوسط تعليم أفراد أسرة المبحوث . وقد بلغت قيمة معامل التحديد لهذه المتغيرات (R^2) ٠.٥٩ وهذا يعنى أن هذه المتغيرات الأربعة السابقة يعزى إليها تفسير ٥٩ % من التباين الحادث فى درجات معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة بمحافظة الغربية ، وان النسبة الباقية والتى تبلغ ٤١ % ترجع إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة ، وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات .

المقدمة والمشكلة البحثية

على الرغم من تعدد المداخل التنموية المستخدمة في دول العالم المختلفة إلا أن المدخل المنظمى بعد من أهم المداخل التنموية التي ثبت نجاحها في الكثير من مجتمعات ودول العالم ، ويركز هذا المدخل على إن إقامة وإنشاء المنظمات المختلفة التي تقدم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية هى الأداة التي بواسطتها يمكن احداث تغييرات مقصودة ونشاط جماعى في المجتمع . ويرى اتزيونى Etzioni أنه لكى تؤدى هذه المنظمات دورها بكفاءة وفعالية ، فإنه ينبغى استيفاء عدة متطلبات هامة تتمثل في توافر مستويات تدريبية وتعليمية معينة بين السكان ، وحدوث تغيرات بنائية ومهامية في المجتمع تتيح لهذه المنظمات وسطاً ملائماً يساعدها على القيام بدورها بفاعلية(الهلباوى،٢٠٠١).

ويشر الإمام (٢٠٠٦) نقلا عن عفيفي (١٩٩٩) أن المستقبل يشير إلى أن العصر القادم هو عصر المنظمات غيرا لحكومية حيث أن الأموال أكثر والانتماء أعلى والرعاية أوفر والتعاون أكثر كما يشير الإمام أيضا نقلا عن نجم (١٩٩٩) أن دور المنظمات غير الحكومية يأتي مع بداية الألفية الثالثة كقوى هامة وفاعلة ودافعه لتطوير وتنمية المجتمعات المحلية حيث أنها تأخذ دور الشريك في تبنى القضايا القومية الهامة وتساهم في تبنى منظومة تكامل الأداء والأدوار لتطوير التنمية البشرية ذات البعد المثلث (تعليم – صحة–دخل) وتطوير هذه المنظومة بالتنسيق مع الأجهزة الرسمية في مواجهة الفقر والجهل والمرض .

ولقد ظهرت فى الآونة الأخيرة المنظمات غير الحكومية كقطاع اهلى الى جانب القطاع الحكومى والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وقد تزايد الاهتمام بالمنظمات الأهلية فقد أنشأت الدولة العديد منها الى جانب المؤسسات الحكومية لكى تساهم فى تنمية المجتمعات المحلية وإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة للإفراد من السلع والخدمات وبالتالى ظهرت الحاجة الى المشاركة التطوعية سواء كانت من جانب الأفراد أو المؤسسات الأهلية لما لها من اثر بارز فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.(العشرى ،٢٠٠٤).

ويرى الحيدرى (بدون تاريخ) ، أن هناك عدة تعاريف لمفهوم المنظمات غير الحكومية ، ويمكن حصر هذه التعريفات فى ثلاث مجموعات ، وهى تعاريف اقتصادية وهى تركز على ان هذه المنظمات لا تستهدف تحقيق ربح ، وتعاريف اجتماعية حيث تركز هذه التعاريف على أن هذه المنظمات تعتمد على التطوع وتحقيق أهداف اجتماعية مع ديمقراطية الإدارة ، وتعاريف قانونية وهى مجموعة التعاريف التى تضعها القوانين فى كل دولة وفقا لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفى ضوء ما سبق فإن هناك أربع سمات رئيسية للمنظمات غير الحكومية هى: ١–التطوعية ، ٢–الاستقلالية ، ٣–عدم استهداف الربح ، ٤–عدم القيام بالخدمة الشخصية للقائمين على إدارتها وإنما لأعضاء المجتمع .

ولقد قامت المنظمات غير الحكومية تاريخيا وتقليديا بدور اساسى وفعال فى توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ومحو الأمية والتدريب على مهن حرة والقيام بأنشطة مدرة للدخل لمكافحة الفقر والعوز. وركزت تاريخيا على تقديم تلك الخدمات والرعاية الاجتماعية الى الفئات المحتاجة من المجتمع من الفقراء والمعوزين ومحدودى الدخل والمعاقين والمسنين والنساء الفقيرات فى الريف والمدينة والاطفال. وكان للدور الذى لعبته المنظمات غير الحكومية اكبر الاثر فى الدول العربية الاقل نمو والدول التى كانت عرضة للهزات الداخلية وعدم الاستقرار السياسى والحروب والدول التى اجتاحتها الكوارث الطبيعية.(مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ،٢٠٠٢).

ويرى كنكل Kenkel أن هناك أربعة وظائف أساسية للمنظمات غير الحكومية هى: ١-تحقيق أهداف اجتماعية Achieving Social Goals ، ٢- تقديم الخدمات Providing Services ، ٣- المشاركة في الاهتمام Sharing Interests ، ٤-الوظائف الكامنة Latent Functions .

وعلى الرغم من أهمية الوظائف التي ذكرها كنكل للمنظمات غير الحكومية ، إلا أن أهداف ووظائف المنظمات غير الحكومية تختلف من مجتمع لآخر وفقا للنظام السياسى والاقتصادى السائد بالمجتمع ، والمستوى التنموى للمجتمع ، وعموما فإن المحللين يشيرون إلى أن المنظمات غير الحكومية المصرية ينبغى أن تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف والوظائف وهى :١-تحسين وضع المجتمع عن طريق التنمية الاجتماعية كهدف عام .٢-تعبئة الطاقات المادية وتوجيهها وتحويلها إلى عامل اجتماعى تقدمى بناء.٣-اكتشاف واعداد وتدريب القيادات القادرة على ممارسة العمل واتاحة الفرص أمامها لتحمل مسئوليات القيادة بنجاح .٤-تحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة اختيارياً أو اضطرارياً إلى طاقات قادرة ومنتجة. ٥-سد فراغات الخدمات وتكملة جهود الدولة بالوسيلة الأسهل وصولاً والأكثر نفعاً. ٦-توسيع قاعدة الخدمات تحقيقاً لمبدأى الكفاية والعدل. ٧-توثيق العلاقات الإنسانية وإيجاد التفاعل الأفضل في الحياة. ٨- حفظ في حركة تطور المجتمع بطريقة تلقائية وذاتية (الهلباوى ، ٢٠٠١).

وتعتبر الجمعيات الأهلية أحد الأشكال الهامة للمنظمات غير الحكومية في الريف المصري حيث تجسد هذه الجمعيات مبدأ هاما من مبادىء التنمية وهو مبدأ المشاركة الشعبية فهي تقوم على التطوع وتسعى إلى إشراك أكبر عدد ممكن من السكان في الأنشطة التنموية ، هذا بالإضافة إلى أن هذه الجمعيات أكثر استشعارا باحتياجات الكافة فهي تمثلهم وتقدم لهم خدماتهم وهي غالبا ما تضرب بجذور ها في فئات سكانية تعانى من نقص الخدمات ويصعب الوصول أليها عن طريق القنوات الحكومية ، وكذلك فهي تستطيع توفير الكثير من الموارد التي يمكن تعبئتها وتوظيفها في الأنشطة التنموية ، مما يحفظ العبء

الواقع على الأجهزة الحكومية وهى البديل عن قصور إمكانات الدولة عن أداء الخدمات الأساسية ، كما أنها وسيلة هامة لمواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي (الهلباوى، ٢٠٠١).

وترى اعتدال حسانين (٢٠٠٤) ، أنه يقع على عاتق الجمعيات الأهلية دور كبير فى تحقيق الموائمة بين احتياجات المجتمع وبين ما يتطلع إليه ويأمل فى تحقيقه الأفراد ، خاصة بعد شيوع الاتجاه نحو الحصار وانكماش دور الدولة ، ويعوض ذلك بإتاحة المزيد من فرص العمل الأهلى والتطوعى للمشاركة فى عملية التنمية ، وتطوير المجتمع وحل مشكلاته التى تعوق مسيرة التنمية والتطور . كما تذكر أنه من الأهداف الأساسية للجمعيات الأهلية دعم دور القطاع التطوعى فى التصدى للمشكلات الاجتماعية ، وتخفيف معاناة الأفراد بتلبية الاحتياجات الأساسية لهم بكافة الأساليب المتاحة ، فتعقد أسباب الحياة جعل هناك تزايداً فى المتطلبات ، وبذلك أصبح هناك ضرورة لتكملة الجهود الحكومية جهود من الهيئات الأهلية والمنظمات الشعبية ، بل أصبح هذا الجهد رائداً فى بعض الأحوال بتبنى الجديد ، ويعبر بصورة عن رؤى المجتمع ويسعى لتلبية حاجاته .

ويري الإمام (٢٠٠٦) نقلا عن الشهاوي (١٩٩٩) ، انه تكمن أهمية الهيئات الأهلية بأنها ضرورية بسبب المشكلات التي تظهر في المجتمع ، للمساعدة في حل المشكلات والمشاركة والتخطيط وفقا لاحتياجات المواطنين حيث أن مشاركة المواطنين هامة في كل من الدول النامية والغنية. وتعتبر المؤسسات الأهلية حلقة الوصل بين الحكومة والقيادات الشعبية والقاعدة العريضة من الأهالي،حيث تعتبر شريك للمنظمات الحكومية في تحقيق إغراضها نحو تلبية احتياجات الناس حيث تلعب دورا بارزا في عدة جوانب هي : أ) توفير الموارد المالية وكذلك المتطوعين نحو العمل الاجتماعي حيث تعبر هذه المنظمات عن مشاركة المواطنين بجوار جهودهم الذاتية ،ب) اكتشاف الاحتياجات الحقيقة للمواطنين والتي يمكن الوصول إليها عن طريق القيادات الطبيعية. ج) تعتبر بوتقة للاستفادة من الخبرات والمجهودات والمهارات التطوعية.

ويمكن التمييز بين شكلين أساسيين من أشكال العمل التطوعى : ١-العمل التطوعى الفردى: وهو عمل أو سلوك اجتماعى يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه وإرادة ولا يبتغى منه أى مردود مادى ، ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو انسانية أو دينية ، فى مجال محو الأمية مثلا قد يقوم فرد بتعليم مجموعة من الأفراد القراءة والكتابة ممن يعرفهم ، أو يتبرع بالمال لجمعية تعنى بتعليم الأميين . ٢- العمل التطوعى المؤسسى : وهو أكثر تقدما من العمل التطوعى الفردى وأكثر تنظيماً وأوسع تأثيراً فى المجتمع ، فى الوطن العربى توجد مؤسسات متعددة وجمعيات أهلية تساهم فى أعمال تطوعية كبيرة لخدمة المجتمع (مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، ٢٠٠٢).

وتعتبر المنظمات غير الحكومية هى الوسيلة الفعالة لتجميع واحتواء المشاركة الشعبية وتدعيم عملية التنمية الريفية ، وهى البديل عن قصور إمكانات الدولة عن أداء الخدمات الأساسية ، حيث أنها تستطيع توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لتقديم تلك الخدمات ، كما أنها تقوم على الحاجات الفعلية لسكان المجتمعات المحلية ، ويتميز العمل بها بدرجة عالية من الرونة غير معتدة بالبيروقراطية المتزمتة . وكذا فإن القيادات الشعبية بتلك المنظمات قادرة على تحريك الحوافز واستنهاض الهمم لتحقيق أهداف التنمية المرغوبة ، وهى كذلك تساعد على إشباع حاجة المواطنين للشعور بحريتهم الشخصية عن طريق ممارستهم للنشاط التنموى والأهلى بأنفسهم (قنديل ، ١٩٩٥ ، فهمى ، ١٩٨٥).

ويرى الحيدرى (بدون تاريخ) نقلا عن أمانى قنديل وسارة بن نفيسة (١٩٩٥) ، أن نجاح عمليات التنمية الريفية وفقا لهذه الاستراتيجية تعتمد بشكل كبير على مدى كفاءة ونشاط المنظمات غير الحكومية فى تحقيق الأهداف التنموية ، وأيضا على الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية فى تحقيق التنمية الريفية . إن المتفحص للخبرة التاريخية للمنظمات غير الحكومية فى ريف وحضر مصر ودورها فى إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية يجد أنه فى الفترة التى سبقت الإحتلال البريطانى ، ثم خلال سنوات الاحتلال ، تدنت الخدمات العامة ، وخاصة فى الصحة والتعليم وانصرف الحكام عن مصالح الشعب ، وكان رد فعل المنظمات الأهلية هو تأسيس المستشفيات وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة ويعنى ذلك أن التنظيمات الأهلية استجابت لإحتياجات المجتمع بدرجة عالية من المرونة فى القطاعات المذكورة وذلك فى أغلب المراحل التاريخية ومن خلال أشكال مختلفة . ويشير الحيدرى (بدون تاريخ) نقلا عن شهيدة الباز (١٩٩٧) ، أنه فى الثمانينيات وبداية التسعينات لعبت بعض المنظمات غير الحكومية دور هاماً فى إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تراجع الحكومة عن تقديم الخدمات بالمجان ، وإلغاء الدعم المرتبط بسياسة التحول إلى القطاع الخاص ، فهى تنشط فى مجال الخدمات الصحة والتعليم ومساعدة الفقراء ، ويستفيد الملايين فى الريف والحضر من الخدمات التى تقدمها . الأكثر من ذلك أن الحكومة بدأت تشجع وتدعم قطاعاً من المنظمات غير الحكومية ترى فيه آلية لإدارة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة .

ويمكن للمنظمات غير الحكومية العاملة بالريف أن تسهم فى تقليل الآثار السلبية لسياسة الإصلاح الإقتصادى وتحقيق أهداف التنمية الريفية من خلال : ١-المساهمة فى حل مشكلة البطالة والفقر من خلال مساهمتها فى دعم وتنمية الصناعات الصغيرة فى المجتمعات المحلية ، ٢-يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تسهم بطريقة مباشرة فى التخفيف من حدة الفقر من خلال تقديم مساعدات نقدية وعينية للفقراء والمحتاجين ، ٣-توفير مراكز تدريب ملائمة تابعة للمنظمات غير الحكومية ، تستطيع القيام

بتدريب الريفيين على الأعمال والوظائف التى تتطلبها حاجة المجتمع الفعلية ليس فقط بالنسبة للذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ، بل أيضا بالنسبة لأولئك الذين قد يمكن سحبهم من أعمال تكون إنتاجيتهم فيها منخفضة إلى أعمال أخرى تزيد إنتاجيتهم فيها ، ٤- التوسع فى إنشاء منظمات صحية غير حكومية تهدف إلى تقديم الخدمات الصحية المجانية للفئات والطبقات الفقيرة أو محدودة الدخل ، ٥- يمكن لبعض المنظمات غير الحكومية المساهمة فى خفض نسبة الأمية فى الريف من خلال قيامها بفتح فصول لمحو الأمية وتوفير الأدوات اللازمة لذلك ، ٦-تقوم المنظمات غير الحكومية بدور هام وفعال فى التوعية بمخاطر الزيادة السكانية ، وحث السكان الريفيين على إتباع برامج تنظيم الأسرة ، مما يكون له أثره فى خفض معدلات الخصوبة فى الريف ، ٧- يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تسهم فى زيادة الإنتاج الزراعى من خلال توفيرها لمستلزمات الانتاج الزراعى الحديثة وحث الفلاحين على استخدامها وتدريبهم على طريقة استخدامها أيضا ، كما يمكن لهذه المنظمات أن توجه الريفيين إلى بعض المشروعات الزراعية الصغيرة التى يمكن أن يقوموا بها اعتماداً على الذات وبقروض ميسرة تحاول هذه المنظمات توفيرها لهم .

ولقد أصبح العمل التطوعي ركيزة أساسية في بناء المجتمع ونشر التماسك الاجتماعي بين المواطنين لأي مجتمع ، والعمل التطوعي ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجموعات البشرية منذ الأزل ولكنه يختلف في حجمه وشكله ودوافعه من مجتمع لأخر ،ومن فتره زمنية الى أخرى ، فمن حيث الحجم يقل في فترات الاستقرار والهدوء ، ويزيد فى أوقات الكوارث والنكبات والحروب ،ومن حيث الاتجاه فقد يكون تلقائيا أو مواجها من قبل الدولة في أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو تنموية ،ومن حيث دوافعه فقد تكون دوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية (عرابى ، ٢٠٠٢).

ولقد ظهرت بدايات العمل التطوعي في العالم العربي في القرن التاسع عشر واستمر بوسائل مختلفة حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة من الدول العربية وكان له إسهامات كبيرة في تقديم العون والمساعدات للفئات الاجتماعية المحرومة ويعتبر البعد الثقافي القيمى عاملا مهما بالعمل التطوعي لما للمنظومة الثقافية والقيمية من تأثير على الدوافع والأسباب التي يحملها الأفراد ولا شك أن الموروث الثقافي العربي الاسلامى والمسيحي يحتوى على العديد من القيم الاجتماعية والثقافية الايجابية كالتعاون والتكافل والزكاة والبر والإحسان وغيرها من القيم التي تحفز المواطن على التفاني من أجل الغير . من هنا تأتى أهمية العمل التطوعي في كونها أحد سبل المثلي –بل أهمها – التي تساهم في عملية تحسين الاحوال المعيشية وإيجاد حيله أفضل لأفراد المجتمع.(مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، ٢٠٠٢)

إن مشكلة التنمية من أبرز مشاكل المجتمع المصري لارتباطها الوثيق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية ، وتستند في ذلك إلى مستويين من الحركة أولهما يرتبط بكون الجمعيات الأهلية تمثل حلقة وصل في اتجاهين بين فئات المجتمع بكل فئاته من جانب ، والحكومة من جانب أخر .وثانيهما بتعلق بواقع رؤية الدولة لحدود دور الجمعيات فى التنمية ، وهو ما يتجلى بوضوح في خطاب الحكومة وتأكيده على أهمية توسيع مساهمة الجمعيات في القضايا الاجتماعية التي تزايدت حدتها خلال العقدين الأخيرين مثل قضايا الإرهاب والتفكك الأسرى والعنف والتسول والإدمان ، وهى الأجندة التي تعمل الدولة على دفع القطاع الاهلى إلى تبنيها .(عبد الوهاب ،١٩٩٩). ومن الواضح ان للمنظمات دورا حيويا فى تنفيذ خطط ومشاريع التنمية . وعليه فان هناك اتجاه متنامى لدى واضعى السياسات والاستراتيجيات فى قطاع الاعمال بصفة خاصة وكافة المنظمات بصفة عامة لتطوير الاساليب الادارية بحيث تتواكب مع مفهوم الاستدامة وتساهم فى ترسيخ مفهوم التنمية القابلة لاستمرار ، ولذا فقد تم تطوير العديد من المعايير لمساعدة المنظمات والمستفيدين والحكومات فى تجديد السياسات والأساليب والاهداف المثلى . ويقوم مبدأ تطبيق الالتزام بمعظم تلك المعايير على اساس تطوعى . إلا أن تطبيق بعض المعايير التطوعية اخذ يتحول تدريجيا الى مسار الزامى وفقا لما تمليه سياسات الحكومات والاتفاقيات الدولية السريعة التطور (نصير ، ٢٠٠٠).

ويعتبر العمل الاجتماعي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانه المجتمعات في عصرنا الحالي ،ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوما بعد يوم ،فهناك قاعدة مسلم بها مفادها أن الحكومات ،سواء في البلدان المتقدمة أو النامية ، لم تعد قادرة على سد إحتيجات أفرادها ومجتمعاتها ، فمع تعقد الظروف الحياتية إزدادت الاحتياجات الاجتماعية وأصبحت في تغير مستمر . ولذلك كان لابد من وجود جهة أخرى موازية للجهات الحكومية تقوم بمليء المجال العام وتكمل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية ، ويطلق على هذه الجهة "المنظمات الأهلية " . وفى أحيان كثيرة يعتبر دور المنظمات الأهلية دورا سباقا في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وليس تكميلياً ،وأصبح يضع خططا وبرامج تنموية تحتذي بها الحكومات (ياسين ، ايمن ،٢٠٠٠). ويمكن ملاحظة وجود قدر من الحرص الحكومى على زيادة دور الجمعيات فى المجتمع فى مختلف المجالات ، خاصة تلك التى يلاحظ فيها تراجع دور الدولة مثل المساعدات الاجتماعية ، والصحة ، والتعليم ، كما يتجلى هذا الحرص فى رغبة الحكومة الراهنة فى وضع استراتيجية عامة لتفعيل العمل الاجتماعى التطوعى (عبد الوهاب،١٩٩٩).

فالقطاع الثالث الذى تمثله المنظمات غير الحكومية يقدم السلع والخدمات فى السوق سواء كان ذلك قائما على مبدأ توليد فائض وتحقيق ربح أو على الدعم ، كذلك تقوم تلك المنظمات بتقديم خدمات ذات طبيعة عامة سواء كان ذلك بدعم او بدون دعم من الحكومة ، فالمنظمات غير الحكومية تمثل جزءا من القطاع المجتمعى فى المجتمعات الحديثة وتقع تلك المنظمات بين القطاعين العام والخاص ، وتعد تلك المنظمات بمثابة رابطه وصل بين مكونات المجتمع Community Linking Organizations كما يترادف مصطلح القطاع الثالث مع مصطلحات أخرى عديدة تعبر عن نفس الظاهرة . كالنظام الثالث – المنظمات غير الهادفة للربح ، القطاع المستقل ، المنظمات التطوعية الخاصة – القطاع المعفى من الضرائب – القطاع الاهلى – القطاع الخيرى بل ويسميه البعض القطاع غير المرئى ، ويتوقف استخدام اى منها على طبيعة المقام فمثلا نقول القطاع الثالث اذا كان الحديث عن الاسهام الاقتصادى والاجتماعى لهذه المنظمات ، ويستخدم مصطلح القطاع المستقل حين نعرض لاهم سمات هذه المنظمات وهى الاستقلال (الامام ،٢٠٠٦).

إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، إلى جانب طبيعة الهيكل السكانى في مصر يفسران معا تزايد الاهتمام بقطاع المنظمات غير الحكومية ومنها جمعيات الرعاية ، وتزايد الاهتمام من جانب جمعيات الرعاية ببعض القطاعات السكانية كالأطفال والمرأة والمسنين وذوى الاحتياجات الخاصة ، وتوجيه مزيد من الاهتمام للخدمات الصحية والتعليمية والمساعدات الاجتماعية للفقراء وتنظيم الأسرة ، خصوصاً في الريف الذى يضم غالبية السكان المصريين ، والذى حرم طويلا من أسباب التنمية ، مما أدى لتخلفه ، وتدنى مستوى معيشة معظم سكانه (الهلباوى ، ٢٠٠١).

وتعرف الجمعيات الأهلية على أنها منظمة تطوعية خاصة ذات ملامح مؤسسة ولوائح منظمة لعملها ومحددة لمجالات نشاطها ، ولعضوية الأفراد فيها.(سالم ، ١٩٩١).

وتعرف أيضا على أنها : كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص ومن أشخاص اعتباريين لغرض غير الحصول على ربح مادي .(ج.م.ع. ، ١٩٩٦).

ويرى الإمام (٢٠٠٦) نقلا عن كل من السعدنى ، مجلع (٢٠٠١) ، أنه يقصد بالجمعيات الأهلية التجمعات الشعبية المنظمة في إطار رسمى معترف به قانونياً ، ويؤسس هذه الجمعيات أبناء المجتمع المحلى عن إقتناع بحاجتهم إليها كى تقوم بأدوار ووظائف إجتماعية معينة تشبع وتسد حاجاتهم التى تتطلبها نشاطات حياتهم مثل التعاونيات بأنماطها المختلفة وجمعيات تنمية المجتمع المحلى ، وجمعيات

الرعاية الاجتماعية ، والجمعيات الثقافية والخيرية ، والأندية النسائية ، مراكز الشباب ، والنقابات ، والاتحادات والروابط .

وترى اعتدال حسانين (٢٠٠٤) ، أن المنظمات الأهلية منظمات تدعم النفع العام ولا تسعى إلى الربح ، لها إدارة ذاتية ، وهيكل مستقل عن الحكومة ، ولها هيكل رسمى منظم ، والجمعيات الأهلية حركة إنسانية فى جوهرها ، عملية فى منهجها ، تعبر عن إرادة شعبية ، وتقوم بدور تدعيمى هام للجهود الحكومية وتلتحم بالجماهير إلتحاماً مباشراً مما يجعلها أقدر على التعرف على الاحتياجات الحقيقية والتعبير عنها ، وإيجاد الحلول بشكل سريع ، حيث تعتبر حركة الوصل بين أفراد المجتمع المحلى من جهة وصانعى القرار والقائمين على عملية التخطيط التنموى من جهة أخرى .

ولقد ظهرت العديد من القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية آخرها القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، ويشير ذلك القانون بشأن إصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الاهليه ان مفهوم الجمعية فى تطبيق أحكام القانون المشار إليه هى كل جماعه ذات تنظيم مستمر لمدة معينه أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارين أو منهما معا مما لا يقل عددهم فى جميع الأحوال عن عشرة وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادى. وقد أوضح القانون كيفية تأسيس الجمعية أو المؤسسة الأهلية عن طريق تقديم طلب قيد ملخص النظام الاساسى للجمعية لمديرية الشئون الاجتماعية التابع لها مقر الجمعية أو المؤسسة وتثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية أو المؤسسة بإجراء هذا القيد لدى الجهة الإدارية أو بمضى ستين يوما من تاريخ قيام جماعة المؤسسين بتقديم طلب القيد مستوفيا أيهما اقرب ويجوز ان ينشأ فروع للجمعيات أو المؤسسات خارج نطاق المحافظة وتخضع هذه الفروع لتعليمات الجمعية أو المؤسسة (الإمام ،٢٠٠٦). وقد أوضح أيضا ذلك القانون (٨٤ لسنة ٢٠٠٢) ، أن أى أنشطة تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية المتواصلة سواء فى ذلك الأنشطة التعليمية أو الصحية أو الثقافية أو الخدمات الاجتماعية أو الإقتصادية أو البيئية أو حماية المستهلك أو التوعية بالحقوق الدستورية والقانونية ، أو الدفاع الاجتماعى أو حقوق الإنسان وغير ذلك من الأنشطة التى تعد من ميادين تنمية المجتمع والتى تسعى الجمعية لتحقيقها (الإمام ، ٢٠٠٦).

وترى سوسن بدر(بدون تاريخ) ان هناك مجموعة من العوامل أو الدوافع أدت إلى إنشاء أنواع معينة من الجمعيات الأهلية في مصر ولعل أهم هذه العوامل ما يلي : ١-استقطاب الجمعيات لبعضها البعض. ٢- تباعد الجمعيات المصرية عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية بمعنى وجود فجوة بين ظاهرة الجمعيات والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية. ٣-ظاهرة إنشاء الجمعيات ظاهرة خاصة بالطبقات المتوسط والفنية ، حيث أن هذه الجمعيات ترتبط في الأذهان بالفقر أو بالطبقات الاجتماعية الفقيرة .

ويرى الهلباوى (٢٠٠١) ، أن جمعيات تنمية المجتمع المحلى هى منظمات تطوعية يسعى إلى تكوينها سكان المجتمعات المحلية ، ويتولى فيها الأهالى بأنفسهم دراسة احتياجاتهم وترتيب أولويات هذه الاحتياجات ووضع المشروعات الكفيلة بتحقيقها ، ولذا فهى منظمات قاعدية تتولى نشر مفاهيم التنمية وتعمل في نفس الوقت على تحقيق التطور في النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وحل المشكلات ، والعمل على سد النقص في الخدمات وإقامة المشروعات الاصلاحية في المجتمعات المحلية.

وتعتبر جمعية تنمية المجتمع الريفي من المنظمات الأهلية التي تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية والتي ينشئها الأهالي في مجتمعاتهم لتوفير ما يحتاجونه من خدمات لمواجهة ما يعانونه من مشكلات ، وتمثل تلك الجمعيات حلقة الوصل بين الجهود الأهلية والجهود الحكومية ، وتعبر بالضرورة عن رغبات وحاجات المجتمع المحلى، وتترجمها لأهداف واقعية تحقق الرفاهية لأفراده وجماعاته (الشاعر،٢٠٠١).

ويشير الصباغ . والغمريني (١٩٩٩) إلى أن جمعية تنمية المجتمع الريفي منظمة أهلية تقوم على المشاركة الشعبية تديرها مجالس إدارات منتخبة تعمل على التعرف على احتياجات ومشاكل المجتمع المحلى ورسم المشروعات لمواجهة هذه الاحتياجات في حدود الإمكانيات المتاحة . كما تعمل على النهوض بمستوى الحياة والإنتاج في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والقومية والصحية وتنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لمشكلات واحتياجات المجتمع المحلى. والعمل على رفع المستوى الثقافي ونشر الوعي الصحي بين المواطنين ، والاستفادة من خامات البيئة في الصناعات البيئية والحرفية ، وتنمية موارد البيئة وزيادة دخل الأسرة . ويضيف حمودة (١٩٨٢) أن هذه الجمعيات ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة.

وقد أورد " عصر " (١٩٨٩) أن من بين الأسس التي ترتكز عليها قيام جمعيات تنمية المجتمع هي تكملة دور الحكومة والمنظمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية ، وحث الحكومة على تبنى توجهات وسياسات معينة لخدمة المواطنين . وتقديم أساليب ونماذج يمكن أن تتبناها الحكومة بعد إثبات نجاحها ، وتجريب الجديد الذي قد تحجم عنة الحكومة لخوفها من الفشل . والسعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع ، والقيام بمبادرات للنهوض بالمجتمع ورعاية أفراده ، وتنظيم الجهود التطوعية في عمل جيد ومفيد ومنظم ، وتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات .

ويرى الجبالى (١٩٩٤) ، أن من أهداف جمعية تنمية المجتمع دراسة مشكلات واحتياجات القرية ، والعمل على تنظيم الجهود الشعبية ، وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات ، وتحسين الأحوال العامة في القرية من حيث صيانة المرافق وتزويد القرية بالمياه الصالحة للشرب والمحافظة على نظافتها ، وإنشاء المؤسسات الترويحية ، وتقديم برامج الرعاية الاجتماعية اللازمة وفتح فصول محو الأمية

للقضاء على الأمية ، والعمل على زيادة دخل الأسرة الريفية عن طريق المشروعات الزراعية واستغلال الثروة الحيوانية ومشروعات الأسر المنتجة ، وتثقيف أهالى القرية وتوعيتهم وإلمامهم بالقضايا والأحداث العامة .

ويضيف أبو طاحون (١٩٩٥) ، أن جمعية تنمية المجتمع تتولى تنفيذ المشروعات التي تحتاجها القرية كإقامة المساجد ودور الحضانة والضيافة والمرافق العامة ، ومن جهة أخرى يمتد نشاطها إلى النواحى الاقتصادية بإقامة مشاريع الطفولة والأمومة ، وتوجيه المرأة إلى الإستفادة من الخدمات الصحية المتاحة (الشرقاوى ، ١٩٩٣).

وتتمثل الأدوار التي تقوم بها جمعيات الرعاية الاجتماعية في : ١-ميدان الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، ٢-ميدان المساعدات الاجتماعية ، ٣-ميدان رعاية الأسرة ، ٤-ميدان رعاية الطفولة والأمومة ، ٥- ميدان تنظيم الأسرة ، ٦- ميدان الدفاع الاجتماعى ، ٧-ميدان رعاية الفئات الخاصة والمعوقين ، ٨- ميدان رعاية الشيخوخة ، ٩- ميدان أصحاب المعاشات ، ١٠- ميدان رعاية المسجونين وأسرهم ، ١١- ميدان التنظيم والادارة ، ١٢- ميدان الأدب والفن ، ١٣- ميدان حماية البيئة ، ١٤- ميدان الصداقة بين الشعوب ، ١٥- ميدان تنمية الدخل وحماية المستهلك ، ١٦- ميدان التنمية الاقتصادية . ويتضح مما سبق أن ميادين عمل المنظمات غير الحكومية تتفق بشكل كبير من حيث الأهداف مع أهداف التنمية الريفية ، وإنه إذا وجدت المنظمات التي تعمل في هذه الميادين بكفاءة وفاعلية ، فإن ذلك سوف يسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الريفية (الهلباوى ، ٢٠٠١).

ولقد كانت هناك تدخلات منظمة مخططة من قبل بعض المنظمات الاهلية على مدى زمني يعود إلى التسعينيات من القرن العشرين ، نجحت في تحسين نوعية الحياة لقطاعات وفئات مهمشة تماما ، واتسمت هي وغيرها بملامح كفلت لها النجاح . أولها هو نجاح هذه الخبرات الرائدة في استقطاب مشاركة الشباب والأهالي وتشكيلهم لجان تنظيمية للمشاركة في التخطيط والتنفيذ ، ثانيها أن هذه الجمعيات الأهلية قد انتقلت بفروع لها دائمة داخل المناطق العشوائية مما كفل لها تعايشها الكامل داخل المجتمع المحلى قد اتسم بالشمول ولم يقتصر على تطوير البنية الأساسية والبيئة ، وإنما امتد إلى اغلب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعانى منها السكان . ولقد كان هناك تفهم من جانب الحكومة والمسؤلين لتذليل الصعوبات التى واجهت الجهود الأهلية وتوفير التموين اللازم لها.(قنديل ،٢٠٠٣).

ويشير الإمام (٢٠٠٦) ، نقلا عن السعدنى ومجلع (٢٠٠١) ، أن الجمعيات الأهلية بما فيها جمعيات تنمية المجتمع لها دور كبير فى تحقيق التنمية المتواصلة حيث ترجع أهمية تلك الجمعيات فى عملية التنمية نظرا لكونها الإطار الذى تصب فيه طاقات الأهالى بما يمكن من استغلال جهودهم واستثمارها

وتحريكها فى اتجاه تغيير الأوضاع المعيشية . فضلا عن دورها فى تحويل طاقات الأهالى إلى طاقات قادرة ومنتجة وذلك بمشاركتهم الايجابية فى مواجه مشكلات المجتمع المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات التى يحتاجونها .

ولقد كان العمل على محور احترام حقوق الإنسان على مدى عشرون عاما ، وهى تاريخ بداية حركة حقوق الإنسان في مصر ، ولقد حدثت تطورات عديدة وضخمة ، تجعل من هذا التطور محورا من محاور التنمية البشرية . فبعد أن كانت هناك منظمة وحيدة للدفاع عن حقوق الإنسان (عام ٢٠٠٣) . كذلك بعد أن ركزت هذه المنظمات لفترة سنوات طويلة على الحقوق السياسية والمدنية . اتجهت أخيرا للدفاع عن الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، وركزت في ذلك على الفئات المهمشة سواء من النساء ، أو الفقراء ، أو صغار المزارعين والعمال وظهرت أنماط جديدة من منظمات حقوق الإنسان منها ما يتعلق بتوفير المساعدة القانونية للفقراء والمحتاجين ومنها ما يتعلق بالسكن ، ومنها ما يتعلق بحق العمل ، ومنها ما يتبنى قضية أطفال الشوارع أو عمل الأطفال . وقد عبرت العديد من المؤتمرات عن ذلك التوجه وأكدت ورش عمل ومؤتمرات مصرية نظمها المجلس القومى للأمومة والطفولة ، ليسجل قضية ختان الإناث . ذات الجذور المجتمعية الثقافية . جزء من مفهوم شامل لحقوق الإنسان ، ويطرحها على جدول أعمال المنظمات الأهلية (قنديل ، ٢٠٠٢).

ويري الهلباوي (٢٠٠١)، انه على الرغم من أهمية الأسس التي على أساسها تصنف المنظمات الاجتماعية إلا أن تصنيف المنظمات وفقا لعلاقاتها بالحكومة وأهدافها يلقى قبولا أكبر من جانب الأكاديميين والتنفيذيين على السواء ، ويمكن تصنيف المنظمات وفقا لعلاقتها بالحكومة وأهدافها إلى نوعين هما :

أ – المنظمات الحكومية : وهى المنظمات التي تنشئها الحكومة ، وتعتبر جزءاً منها ، وتوجد أنواع مختلفة من المنظمات الحكومية وفقا لأهدافها والتى منها : ١–منظمات إنتاجية ، ٢– منظمات الخدمات الاجتماعية ، ٣–منظمات الخدمات الاقتصادية ، ٤– منظمات سياسية وإدارية ، ٥– منظمات الأمن ، ٦– منظمات الاستمرار والتكيف .

ب– المنظمات غير الحكومية : وهى عبارة عن جماعات صغيرة أو كبيرة من أفراد المجتمع يتجمعون معاً في إطار رسمى معترف به قانونياً ، لتحقيق هدف مشترك ، وهم يفعلون ذلك طوعاً ، باستقلال عن الحكومة ، ولا يهدفون لتحقيق ربح خاص . وتوجد مجموعة من الشروط التي يعطى توافرها أو جزءاً منها صفة (غير الحكومية) للمنظمات ، وهى :

توافر شكل رسمى مقنن لهذه المنظمات .٢- التطوعية. ٣-عدم استهداف الربح. ٤-الاستقلال والإدارة الذاتية.٥-عدم ارتباطها بالحكومة : أى أن تكون المنظمة ليست جزءاً من الحكومة ، وهذا لا يعنى عدم حصولها على دعم حكومى أو عدم وجود موظفين حكوميين بمجلس إدارتها. ٦- أن تكون المنظمة غير حزبية : أى لا ترتبط المنظمة بحزب معين. ويري الهلباوي ،(٢٠٠١)، أنه يمكن تصنيف المنظمات غير الحكومية وفقا لمجال ونوع نشاطها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هى: ١-منظمات تقوم بالأنشطة الخيرية والرعاية الاجتماعية : وهى تهدف لمساعدة الفئات المحتاجة ، وهذا النوع الأكثر شيوعاً على مستوى العالم .٢- منظمات الأنشطة التنموية : وهى تهدف إلى إكساب الفرد والجماعات قدرة أكبر على الإنتاج وزيادة الدخل عن طريق التدريب والتعليم وتعظيم المهارات المكتسبة ، والتنظيم ومنح القروض للمشروعات المدرة للدخل ، وقد بدأ هذا النوع يحظى باهتمام متزايد في مجتمعات العالم الثالث التي تعتبر التنمية هى التحدى الأساسى لها .٣-منظمات دفاعية : وهى التي تعنى بالدفاع عن حرية الرأى والحريات العامة وعن حق المواطنين في المشاركة في صنع القرارات ، وتلك التي تتبنى قضايا الفئات المحرومة من الحقوق الأساسية كالتعليم والعمل ، وكذلك التي تتبنى القضايا المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، كما تعنى بقضايا التحرر الوطنى والديمقراطى .

ويرى عبد القادر (٢٠٠٢)، انه يمكن القول بان استخدام موارد الريف لن يتأتى فى الوقت الراهن من خلال منظمات حكومية فقط وإنما من خلال منظمات أخرى غير حكومية فرضت نفسها خاصة فى ظل الإصلاح الاقتصادى الذى تتبناه الدولة والتى رسمت لنفسها أدواراً لا يمكن ان تؤدى إلا من خلال التنسيق فيما بينها وبين المنظمات الحكومية وفى ظل توافر متغيرات معينة حتى يتسنى لها القيام بالدور بفاعلية من اجل تحقيق المستويات المعيشية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المأمولة.

تشير الدراسات إلى الدور الهام الذى تلعبه الجمعيات الأهلية في التنمية الريفية ، حيث شاركت هذه الجمعيات في بعض مشروعات البنية الأساسية إلى تحتاج إليها قرى الريف المصرى ، مثل إقامة المدارس والمعاهد الأزهرية والمساجد ومحطات السكك الحديدية ومشروعات الصرف الصحى ، بالإضافة إلى قيامها بتقديم العديد من أوجه الرعاية الاجتماعية للسكان الريفيين ، والتى استهدفت تنمية الموارد البشرية عن طريق زيادة فرص التعليم وتحسين عملية التنشئة الاجتماعية من خلال أنشطة محو الأمية وفصول التقوية للطلبة ودور الحضانة ومكتبة الطفل وتحفيظ القرآن الكريم ، كما أنها ساعدت على تحسين توزيع الدخول وإشباع الاحتياجات الأساسية للسكان من خلال أنشطة المساعدات الاجتماعية للفقراء والأيتام والتدريب المهنى ، كذلك فقد سعت لتغيير بعض الاتجاهات والقيم السلبية من خلال الندوات الثقافية والدينية (الهلباوى ، ٢٠٠١).

وترى أمانى قنديل (١٩٩٩) ، أن على الجمعيات الأهلية أن تتبنى استراتيجيات ملائمة فى مجتمعاتها المحلية لتحقيق أهدافها وهناك عناصر قائمة لتلك الإستراتيجية تعزز دور الجمعيات فى التنمية البشرية ومن أهمها : ١-بناء الثقة بين المجتمع المدنى والدولة عن طريق تغيير بعض التشريعات بما يضمن عمل المنظمات الأهلية فى مناخ صالح ومستقر ، ٢-الاهتمام بفكرة بناء القدرات بشكل متكامل بمعنى الاعتماد على تدريب هذه المنظمات باعتبارها آلية تقود لبناء القدرات والاعتماد على مجموعة من الآليات تقدر كحزمة واحدة مثل (الاهتمام بالبحث العلمى ، وبناء علاقات قوية بين المؤسسات الاكاديمية وبين المنظمات الأهلية ، الاهتمام بتطوير قواعد البيانات المختلفة) بحيث يمكن التعرف ببساطة على إسهامات هذا القطاع ، ٣-الاتزان فى القضايا التنموية يعتبر من الأمور الهامة ، حيث أنه بالطبع يوجد تفاعل بين مدى وضوح استراتيجية التنمية فى الدول المعنية وبين مدى وضح عمل المنظمات الأهلية فى موضوع التنمية البشرية.

وفى دراسة عن معوقات أداء الجمعيات الأهلية لدورها التنموى بريف محافظة اسيوط ، تبين أنه على الرغم من تزايد أعداد الجمعيات الأهلية فى السنوات ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧م من ١٥٩٣ إلى حوالى ٢٠ ألف جمعية جديدة ، إلا أن الواقع يدل على قله عدد الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال التنمية عن غيرها وذلك بسبب مجموعة من المعوقات المرتبطة بأداء الهيكل التنظيمى للجمعيات الأهلية فى منطقة الدراسة (ريف محافظة أسيوط) ، وهى معوقات استراتيجية العمل فى الجمعيات الأهلية ، ومعوقات تتعلق بعملية الحصول على الموارد فى الجمعيات الأهلية ، وقد انتهت تلك الدراسة بمجموعة من التوصيات للتغلب على الأشكال المختلفة من تلك المعوقات ، (كبك ، وآخرون ،٢٠٠٨) . ومن خلال مؤتمر محافظات الاقليم الثالث (٢٠٠٤)، تبين أن هناك مجموعة من التحديات التى تواجه العمل الاجتماعى التطوعى : تحديات مالية ، تحديات إدارية ، تحديات تنسيقية ، التحديات المعرفية والمعلوماتية ، الاختلاف فى منظومة القيم ، والأمية التنموية .

ويرى فايق (١٩٩٥) انه يمكن تحديد ستة معيقات للنشاط الاهلى في العالم العربي هي : ١-الطغيان الكبير لدور الدولة .٢-العائق التشريعي. ٣-الحكومة تسعى للإفادة من المؤسسات الأهلية كقناة لتدفق المساعدات الدولية. ٤-تخلف برامج عمل الهيئات الأهلية نفسها . ٥-غياب النظرة التكاملية إلى عمليات التنمية. ٦-غياب التنسيق وتبادل التجارب والمعلومات. ويمكن حصر المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في مصر :١-عدم تجانس الهياكل الإدارية لتلك الجمعيات في أحيان كثيرة نتيجة تكوينها من أشخاص متطوعين وفنيين باجر وموظفين لبعض الوقت. ٢-عدم وضوح الرؤية بالنسبة لاختصاصات المتطوعين وتحويلهم إلى مساعدين فنيين .٣-غياب وعدم كفاءة الخدمات الخاصة بتنظيم الحركة

التطوعية. ٤-أثار الأزمة الاقتصادية السائدة على نوعية من المتطوعين . ٥-عدم قدرة المنظمات والجمعيات الأهلية على الانتشار بين الفئات المستهدفة من النشاط وجذبهم إلى صفوفها وتحويلهم من متلقين إلى مشاركين في وضع القرار .٦-غياب الديمقراطية داخل هذه الجمعيات واستمرار نفس القيادات لفترة طويلة .٧-غياب طليعة المنشطين الاجتماعيين العاملين بتجرد في خدمة أهداف تلك الجمعيات . (فايق ،١٩٩٥).

إن دور المنظمات غير الحكومية لا يزال محدودا وتأثيرها غير ملموس، بل ضعيف جدا، فى العملية التنموية كجهة ضاغطة. ولقد حاولت المنظمات غير الحكومية ان تلعب دورا فعالا فى التنمية المحلية والوطنية فى معظم الدول العربية حتى أنها فى بعض الدول كانت بديلا للحكومات فى ظل أحوال سياسية غير مستقرة ، بالرغم من ذلك واجهت صعوبات جمة فى عملها وفى تنفيذ مهامها، مما حد من نشاطها وفاعليتها كمشارك فى العملية التنموية وفى تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية التى عقدت فى التسعينات لتحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة. ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها١-غياب التنسيق والتنظيم لتوحيد الجهود، ٢- نمط العلاقة فيما بين المنظمات غير الحكومية التى تسير إلى حد بعيد وفق اجتهادات القيمين عليها (فردية وليست مؤسسية)، ٣- اختصار تلك العلاقة إلى الثقة المتبادلة والتعاون الوثيق، ليس فقط فيما بينها ولكن مع الدولة، وهى مازالت تنافسية فى المكان الأول وليست تكاملية، والتنافس يمتد من نوع الأنشطة التى تقوم بها (الازدواجية) فى مجال تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية الى تنافس على مصدر التمويل (حتى فيما بينها وبين الدولة). (مركز التميز للمنظمات غير الحكومية،٢٠٠٢).

ويرى الهلباوى (٢٠٠١) أن هناك بعض المعوقات التي تحد من مساهمة الجمعيات الأهلية في التنمية الريفية : ١-معوقات ترجع إلى مكونات الجمعيات الأهلية . ٢-معوقات ترجع إلى الأهداف التي تسعى الجمعيات الأهلية لتحقيقها . ٣-معوقات ترجع إلى عمليات التنسيق بين الجمعيات الأهلية وبعضها وبين المؤسسات الحكومية. ٤-معوقات ترجع إلى اللوائح والقوانين التي تعمل في إطارها الجمعيات الأهلية ٥- معوقات ترجع إلى المجتمع المحيط بالجمعيات الأهلية وهى تتضمن : أ-التحايل على الجمعية للحصول على الخدمات. ب-انخفاض المستوى الثقافى والاجتماعى لأفراد المجتمع . ج-غياب المشاركة في أعمال الجمعية وخاصة العنصر النسائى . د-وجود نزاع بين أفراد المجتمع والمسئولين بالمنطقة .

ويرى الإمام (٢٠٠٦) نقلا عن الشهاوى (١٩٩٩) ، أن أهم المشكلات التى تواجه الجمعيات الأهلية فى الفترة الحالية يتعلق البعض منها بالعلاقة بين الجمعيات والإطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، والبعض الآخر بإدارة الجمعيات ذاتها ومدى استغلالها وممارستها الديمقراطية ومن أهم هذه القضايا : ١-

التوتر بين الحكومة والجمعيات ، ٢- قضية التمويل ، ٣- قضية البناء الإدارى للجمعيات ، ٤- قضية المتطوعين .

أهداف البحث

من خلال العرض السابق لمشكلة البحث يتبين أهمية الدراسة والبحث فى موضوع الجمعيات الأهلية للتعرف على المعوقات والمشاكل التى تؤثر على أدائها وقدرتها لكى تقوم بدورها على الوجه الفاعل مع المجهودات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف التنموية والعمل على رفع مستوى معيشة السكان الريفيين وعلى ذلك تحددت أهداف البحث في النقاط الآتية :

١ – التعرف على الخصائص الشخصية للريفيين بقرية الدراسة التابعة لأحد مراكز محافظة الغربية.

٢ – التعرف على علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بدرجة معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة التابعة لأحد مراكز محافظة الغربية.

٣ – تحديد مقدار المساهمة النسبية لأهم تلك المتغيرات المستقلة فى تفسير التباين الحادث فى درجة معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة التابعة لأحد مراكز محافظة الغربية.

فروض الدراسة :

١ – توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة .

٢ – تسهم المتغيرات المستقلة فى تفسير التباين الحادث فى درجات معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة (كمتغير تابع) .

الطريقة البحثية

منطقة الدراسة والعينة:

ولتحقيق أهداف هذا البحث والتى تمثلت فى التعرف على محددات معرفة الريفيين بأحدث التشريعات المنظمة لعمل الجمعيات والمنظمات الأهلية ، تم اختيار محافظة الغربية مجالاً لأجراء هذه الدراسة . وتم اختيار عينة عشوائية قوامها ١٥٠ مبحوثاً من قرية ميت الحارون التابعة لمركز زفتى أحد مراكز محافظة الغربية .

طريقة جمع البيانات :

وقد إستخدم الإستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات ، وذلك بعد اختبار صلاحية إستمارة الإستبيان في تحقيق أهداف البحث بصفة مبدئية ، ثم أدخلت التعديلات اللازمة لتصبح الإستمارة صالحة لجمع البيانات البحثية . وقد تم جمع البيانات خلال شهر يناير ٢٠٠٩ .

قياس متغيرات الدراسة :

وقد تضمنت استمارة الإستبيان البيانات التالية :

أولاً : فيما يتعلق بالجزء الخاص بالمتغيرات المستقلة المدروسة :

إشتملت الإستمارة على متغيرات: عمر المبحوث، عدد سنوات تعليم المبحوث، عدد سنوات خبرة المبحوث فى الزراعة، عدد أفراد أسرة المبحوث، وحجم حيازة الأرض الزراعية لأسرة المبحوث، ودرجة عضوية المبحوث فى المنظمات الاجتماعية، وحجم الحيازة الحيوانية لأسرة المبحوث، ودرجة حيازة الآلات المزرعية لأسرة المبحوث، وحالة المسكن لأسرة المبحوث، ودرجة الانفتاح الثقافي للمبحوث، ودرجة المكانة الاجتماعية لأسرة المبحوث، ودرجة رضا المبحوث عن الخدمات بالقرية، ودرجة الطموح الشخصي للمبحوث.

ثانياً: فيما يتعلق بالمتغير التابع:

درجة معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة :

تم قياسه من خلال مؤشر يتكون من ١٥ عبارة تتعلق بمجموعة من العبارات التى تعكس معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة وهى: اشترط قانون الجمعيات ألا يقل عدد أعضاء الجمعية عن ١٠ أعضاء ، غرض الجمعية الأساسى هو عدم الحصول على ربح ، لا يجوز أن يشترك فى تأسيس الجمعية من صدر ضده حكم نهائى بعقوبة جنائية ، تؤول أموال الجمعية بعد إنقضائها إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، يجوز للجمعية أن تعمل فى أكثر من ميدان ، يجوز للجمعية ندب العاملين المدنيين بالدولة للعمل فى الجمعيات ، لكل عضو حق الإنسحاب من الجمعية فى أى وقت يشاء دون إخطار الجمعية ، يجوز للجمعية تملك العقارات ، يجوز للجمعية جمع التبرعات ، لايجوز للجمعية تلقى أموال من الخارج ، لكل عضو من أعضاء الجمعية حق الإطلاع على سجلات الجمعية ، يكون لكل جمعية ميزانية سنوية ، يجوز لمجلس إدارة الجمعية أن يعين مديراً من أعضائه ، يمكن حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشئون الإجتماعية ، يمكن حل الجمعية بارتكاب مخالفة جسيمة للقانون أو النظام العام

أو الآداب وذلك على مقياس مكون من ثلاث إستجابات هى : نعم ، لا ، لا يعرف، وقد أعطيت الإستجابات القيم ٢ ، ١ ، صفر على الترتيب ، ثم جمعت هذه الدرجات لتعبر عن درجة معرفة المبحوث بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢. وقد تراوحت درجات المقياس ما بين ١٥ – ٣٠ درجة .

وقد تم عمل مصفوفة إرتباط بين عبارات هذا المقياس وبين مجموع عبارات المقياس الكلى ، وقد إستبعدت العبارات غير المناسبة للمقياس . كما تم تقدير معامل الثبات لهذا المقياس بطريقة " كرونباخ " ، حيث بلغت قيمة معامل الثبات " ألفا " ٠.٦٨٧ وهو مستوى ملائم إحصائياً .

أدوات التحليل الإحصائى :

وقد استخدم في تحليل البيانات نموذج التحليل الإرتباطي الإنحداري المتعدد المتدرج الصاعد " Step – Wise " ، بالإضافة إلي العرض الجدولي بالتكرار والنسب المئوية .

النتائج :

أولاً : وصف عينة الدراسة :

قبل استعراض نتائج الدراسة ، يستلزم الأمر معرفة الخصائص الشخصية للمبحوثين، حيث اشارت نتائج الدراسة الواردة بالجدول رقم (١) والخاصة بوصف المبحوثين أفراد عينة الدراسة إلى ما يلي :

جدول رقم (١) توزيع المبحوثين وفقاً لبعض خصائصهم الشخصية بقرية الدراسة

عينة البحث / خصائص المبحوثين	توزيع المبحوثين	
	العدد	% ن=١٥٠
عمر المبحوث		
٢٣ – ٣١ سنة	١١٦	٧٧
٣٢ – ٤٠ سنة	٣٠	٢٠
٤١ سنة فأكثر	٤	٣
عدد سنوات تعليم المبحوث		
صفر – ٤ سنوات	٥٠	٣٣
٥ – ٨ سنوات	٦٤	٤٣

٩ سنوات فأكثر	٣٦	٢٤
متوسط تعليم أسرة المبحوث		
صفر – ٢ درجة	٦١	٤١
٣ – ٥ درجات	٤٢	٢٨
٦ درجات فأكثر	٤٧	٣١
عدد سنوات خبرة المبحوث فى الزراعة		
٢ – ١٦ سنة	٩٠	٦٠
١٧ – ٣١ سنة	٤٢	٢٨
٣٢ سنة فأكثر	١٨	١٢
حجم أسرة المبحوث		
٢ – ٤ أفراد	٣٩	٢٦
٥ – ٧ أفراد	٧٥	٥٠
٨ أفراد فأكثر	٣٦	٢٤
حجم الحيازة المزرعية لأسرة المبحوث		
٠ – ٤٠ قيراط	١٠٣	٦٨
٤١ – ٨١ قيراط	٣٧	٢٥
٨٢ قيراط فاكثر	١٠	٧
درجة عضوية المبحوث فى المنظمات		
٠ – ٥ درجات	٩٠	٦٠
٦ – ١١ درجة	٥٧	٣٨
١٢ درجة فأكثر	٣	٢
الانفتاح الثقافى للمبحوث :		
٠ – ٤ درجات	١٨	١٢
٥ – ٩ درجات	١٠٦	٧١
١٠ درجات فأكثر	٢٦	١٧

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات جمع البيانات

. تبين من النتائج أن غالبية المبحوثين قد تركزوا فى الفئة العمرية (٢٣ – ٣١ سنة) حيث بلغت نسبتهم ٧٧ % ، تلى ذلك من هم فى فئة (٣٢ – ٤٠ سنة) بنسبة ٢٠% يلى ذلك من هم فى فئة ٤١ سنة فأكثر بنسبة ٣% .

. كما أتضح ان غالبية المبحوثين ذوى مستوى تعليمى متوسط (٥ – ٨ سنوات) حيث بلغت نسبتهم ٤٣ % ، تلى ذلك من هم ذوى مستوى تعليمى عالى (٩ سنوات فأكثر) بنسبة ٢٤%.

. كما تبين أن ٤١% من إجمالى عينة البحث أسرهم ذوى مستوى تعليمى منخفض ، فى حين كان ٣١ % من العينة ذوى مستوى تعليمى عالى .

. كما أوضحت النتائج أن ٦٠ % من إجمالى عينة البحث خبرتهم فى العمل الزراعى قليلة ٢ – ١٦ سنة ، بينما كان ٢٨ % من أجمالى العينة خبرتهم متوسطة (١٧ – ٣١ سنة) بينما من هم ذوى خبرة ٣١ سنة فأكثر كانت نسبتهم ١٢%.

. كما تبين أن نصف عينة البحث ٥٠ % كانوا ذوى أسر متوسطة الحجم (٥ – ٧) أفراد) ، تلى ذلك من هم ذوى أسر قليلة الحجم (٢ – ٤) أفراد بنسبة ٢٦% بينما من هم ذوى أسر كبيرة الحجم ٨ أفراد فأكثر ، كانت نسبتهم ٢٤%.

. كما إتضح أن (٦٨%) من المبحوثين ذوى حيازة زراعية صغيرة الحجم ، تلى ذلك ذوى الحيازة الزراعية المتوسطة الحجم بنسبة ٢٥% تلى ذلك من هم ذوى حيازة زراعية كبيرة ٨٢ قيراط فأكثر بنسبة ٧% .

. كما أوضحت النتائج أن نسبة ٦٠% من المبحوثين الريفيين درجة عضويتهم فى المنظمات منخفضة، تلى ذلك من هم ذوى عضوية متوسطة بنسبة ٣٨ % يلى ذلك من هم ذوى عضوية مرتفعة بنسبة ٢%.

. كما بينت النتائج نسبة ٧١% ذوى إنفتاح ثقافى متوسط، ، تلى ذلك من هم ذوى انفتاح ثقافى عالى بنسبة ١٧% .

ثانياً: مستوى معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة :

وللتعرف على مستوى معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة ، أتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) أن معرفة الريفيين بعينة البحث بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ كان بين المتوسط والضعيف ، حيث بلغت نسبة من هم ذوى مستوى معرفى ضعيف ٤٨% من إجمالى عينة الدراسة ، فى حين بلغت نسبة من هم ذوى معرفة متوسطة ٤١% ، بينما بلغت نسبة من هم ذوى معرفة عالية ١١% من إجمالى عينة الدراسة .

ومما يفسر هذه النتيجة أن انخفاض متوسط تعليم أسرة المبحوث (حيث أن نسبة من هم ذوى مستوى تعليمى منخفض ٤١% أى ما يقرب من نصف عينة الدراسة) ، وأيضا غالبية المبحوثين ذوى مستوى تعليمى متوسط (٤٣%) ، وهذا يعكس عدم القدرة التامة على الإلمام بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية لمجريات الأمور فى المجتمع المحلى ، بالإضافة إلى عدم الاتصال الفعال بالمنظمات والقادة والمؤسسات المختلفة فى القرية المتعلق بها مجريات وشئون المجتمع بالإضافة إلى ضعف الانفتاح الثقافى والحضارى .

جدول رقم (٢) توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة

عينة البحث	توزيع المبحوثين	
المستوى المعرفى للريفيين بالقانون	العدد	% ن=١٥٠
ضعيف ١٥ – ٢٠ درجات	٧١	٤٨
متوسط ٢١ – ٢٦ درجة	٦٢	٤١
عالى ٢٧ درجة فأكثر	١٧	١١

المصدر : جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات

ثالثاً: علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بدرجة معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة :

ولتحديد المتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة بدرجة معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بمحافظة الغربية ، كان من الضروري إختبار الفرض الإحصائى الأول – المتعلق بالفرض النظرى الأول – والذى ينص على انه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة ".

ولاختبار معنوية هذه العلاقة، تم إستخدام معامل الإرتباط البسيط " لبيرسون " ،وقد توصلت النتائج إلى ما يلي (جدول رقم ٣) :

وجود علاقة معنوية موجبة عند مستوى ٠.٠١ بين متغيرات : درجة حيازة الآلات المزرعية لأسرة المبحوث ، وحالة المسكن لأسرة المبحوث ، ودرجة الإنفتاح الثقافى للمبحوث ، والمكانة الإجتماعية لأسرة المبحوث ، ودرجة الطموح الشخصى للمبحوث وبين المتغير التابع درجة معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة بمحافظة الغربية .

جدول رقم (٣) قيم معاملات الارتباط البسيط للعلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة بدرجة معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ب بقرية الدراسة

المتغيرات المستقلة	قيم معاملات الإرتباط البسيط
– عمر المبحوث.	٠.٠٣٠

– عدد سنوات تعليم المبحوث.	٠.٠٤٨
– عدد سنوات خبرة المبحوث فى الزراعة.	٠.٠١٢
– عدد أفراد أسرة المبحوث.	٠.٠٢٤
– حجم الحيازة المز رعية لأسرة المبحوث.	٠.٤٧
– درجة عضوية المبحوث فى المنظمات.	٠.٠٥٨
– حجم الحيازة الحيوانية لأسرة المبحوث.	٠.٠٧٦
– درجة حيازة الآلات المزرعية لأسرة المبحوث.	٠.١٩٤**
– حالة المسكن لأسرة المبحوث .	٠.٢٤٢**
– درجة الانفتاح الثقافي للمبحوث.	٠.٢٢١**
– المكانة الإجتماعية لأسرة المبحوث.	٠.٥٥٢**
– درجة رضا المبحوث عن الخدمات بالقرية.	٠.٠٦٩
– درجة الطموح الشخصى للمبحوث	٠.٤٨٣**

** معنوى عند مستوى ٠.٠١ * معنوى عند مستوى ٠.٠٥

وبناءاً على تلك النتائج أمكن رفض الفرض الإحصائى المتعلق بالفرض النظرى الثانى بالنسبة للمتغيرات التى ثبت معنويتها، وبالتالى قبول الفرض النظرى البديل المتعلق بتلك المتغيرات.

رابعاً : العوامل المحددة لدرجات معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة :

ولمعرفة الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة المؤثرة مجتمعة فى تفسير التباين الحادث فى درجة معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة ، تم إستخدام نموذج التحليل الإرتباطى الإنحدارى المتعدد المتدرج الصاعد **Step – Wise** لإختبار مدى صحة الفرض الإحصائى الثانى المتعلق بالفرض النظرى الثانى – والذى ينص على " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ب بقرية الدراسة (كمتغير تابع) " .

وفيما يلى النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى هذا الصدد :

أوضحت نتائج الجدول رقم (٤) معنوية هذا النموذج حتى الخطوة الرابعة من التحليل حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط المتعدد ٠.٧٧٠ وهى معنوية عند مستوى ٠.٠١ كما بلغت قيمة "F" المحسوبة ٦٦.٣٢٣ وهى معنوية أيضاً عند مستوى ٠.٠٠١. وهذا يعنى أن هناك أربعة متغيرات مستقلة تساهم فى تفسير التباين الحادث فى درجة معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة وهذه المتغيرات هى

: المكانة الإجتماعية لأسرة المبحوث ، درجة الطموح الشخصى للمبحوث ، درجة الإنفتاح الثقافى للمبحوث ، ومتوسط تعليم أفراد أسرة المبحوث . وقد بلغت قيمة معامل التحديد لهذه المتغيرات (R^2) ٠.٥٩ وهذا يعنى أن هذه المتغيرات الأربعة السابقة يعزى إليها تفسير ٥٩ % من التباين الحادث فى درجات معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢بمحافظة الغربية ، وان النسبة الباقية والتى تبلغ ٤١ % ترجع إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة.

وبناءاً على تلك النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائى فيما يختص بمتغيرات : المكانة الإجتماعية لأسرة المبحوث ، درجة الطموح الشخصى للمبحوث ، درجة الإنفتاح الثقافى للمبحوث ، ومتوسط تعليم أفراد أسرة المبحوث.

جدول (٤) نتائج التحليل الإرتباطى الإنحدارى المتعدد المتدرج الصاعد للمتغيرات المستقلة المدرسة المؤثرة على درجات معرفة الريفيين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بقرية الدراسة

نتائج التحليل المتغيرات المستقلة الداخلة فى التحليل	معامل الإرتباط المتعدد	% التراكمية للتباين الحادث فى المتغير التابع	% المفسرة للتباين الحادث فى المتغير التابع	قيم " F " لإختبار معنوية الإنحدار
– المكانة الإجتماعية لأسرة المبحوث	٠.٥٢٥	٠.٢٧	٠.٢٧	٥٦.٣٩٨**
– درجة الطموح الشخصى للمبحوث	٠.٦٦٦	٠.٤٤	٠.١٧	٥٨.٥٤٥**
– درجة الإنفتاح الثقافى للمبحوث	٠.٧٥٢	٠.٥٦	٠.١٢	٦٣.٣٦٠**
– متوسط تعليم أفراد الاسرة	٠.٧٧٠	٠.٥٩	٠.٠٣	٦٦.٣٢٣**

**** معنوى عند مستوى ٠.٠١**

التوصيات :

وبناء على ما تم التوصل إليه في نتائج الدراسة فإنه يمكن التوصية بما يلى:

- **أهمية تنشئه الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة وذلك من خلال قيام وسائط التنشئة المختلفة كالآسرة والمدرسة والإعلام بدور منسق ومتكامل الجوانب في غرس قيم التضحية والإيثار وروح العمل الجماعي فى نفوس الناشئة منذ مراحل الطفولة المبكرة.**
- **أن تضم البرامج الدراسية للمؤسسات التعليمية المختلفة بعض المقررات الدراسية التى تركز على مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي وأهميته ويقترن ذلك ببعض البرامج التطبيقية ، مما يثبت هذه القيمة فى نفوس الشباب مثل حملات تنظيف محيط المدرسة أو العناية بأشجار المدرسة أو خدمة البيئة .**

- **دعم المؤسسات والهيئات التي تعمل في مجال العم التطوعي ماديا ومعنويا بما يمكنها من تأدية رسالتها وزيادة خدماتها .**
- **إقامة دورات تدريبية للعاملين في هذه الهيئات والمؤسسات التطوعية مما يؤدى إلى اكتسابها الخبرات والمهارات الأساسية المناسبة ، ويساعد على زيادة كفائتهم في هذا النوع من العمل ، وكذلك الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال .**
- **التركيز في الأنشطة التطوعية على البرامج والمشروعات التي ترتبط بماهية العمل التطوعي ومدى حاجة المجتمع إليه وتبصيرهم بأهمية دوره في عملية التنمية وكذلك إبراز دور الأفراد فى هذا المجال بطريقه تكسبهم الاحترام الذاتي واحترام الآخرين .**
- **التركيز في الأنشطة التطوعية على البرامج والمشروعات التي ترتبط بإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين ، الأمر الذي يساهم في زيادة الإقبال على المشاركة في هذه البرامج .**
- **تدعيم جهود الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية حول العمل الاجتماعي التطوعي ، مما يسهم في تحسين واقع العمل الاجتماعي بشكل عام ، والعمل التطوعي بشكل خاص.**
- **إنشاء إتحاد خاص بالمتطوعين يشرف على تدريبهم وتوزيع المهام عليهم وينظم طاقاتهم .**
- **تشجيع الشباب وذلك بإيجاد مشاريع خاصة بهم تهدف إلى تنمية روح الانتماء والمبادرة.**
- **أن تمارس المدرسة والجامعة والمؤسسة الدينية دورا أكبر في حث الشباب على التطوع خاصة في العطل الصيفية .**
- **أن تمارس وسائل الإعلام دورا أكبر فى دعوة المواطنين إلى العمل التطوعي ، التعريف بالأنشطة التطوعية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والأهلية .**
- **التأكيد على ضرورة تطبيق مبدأ التخطيط بالمشاركة لمشروعات التنمية المحلية بالتعاون بين فرع الاتحاد الاقليمى للجمعيات والجهاز التنفيذى لوحدات الادارة المحلية بالمحافظات وممثلى القطاع الخاص دعماً وتجسيداً لتوجهات الدولة في تعظيم قيم المشاركة والأسلوب الديمقراطى في صياغة خطوط وبرامج التنمية المحلية .**
- **ضرورة الاهتمام بإنشاء الاتحادات النوعية بين الجمعيات الاهلية ذات الاهتمام المشترك على المستوى المحلى لتكامل وتنسيق الجهود وزيادة معدلات الانجاز للأهداف التنموية ولتلافى التكرار والتضارب فيما بينها .**

- **التعاون بين أجهزة الحكم المحلى لدعم العمل الأهلى الذى يجب أن يأخذ المبادرة على أساس خطة متكاملة ، والأخذ بالاسلوب العلمى فى التخطيط والتنفيذ ومواءمته للمشاركة الشعبية على المستويات المحلية .**
- **تحديث أداء الجمعيات عن طريق رفع مستواها المؤسسى والادارى والفنى .**
- **على الجمعيات الأهلية أن تعيد تقييم ذاتها وأن تتسم بالموضوعية فى النقد الذاتى والاعتراف بالأخطاء .**
- **تفعيل دور المجلس القومى للسكان حتى يقوم بتنسيق الأبعاد المختلفة للمسألة السكانية بالتعاون مع الاجهزة المعنية بما فيها الجمعيات الأهلية .**
- **أن تزيد الجمعيات من مواردها الذاتية ليس فقط فيما يتعلق بالموارد المالية وإنما كافة الامكانيات التى تضمن لها الاستقرار والاستمرارية فى أداء خدماتها .**

المراجع :

أبو طاحون، عدلي علي (١٩٩٥)،التغيرات المؤسسية اللازمة للنهوض بدور جمعيات تنمية المجتمع بالريف المصري، مؤتمر برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية في ضوء التصور الاسلامي ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، الاسكندرية،٥-٧ أغسطس .

الإمام (٢٠٠٦) ،المجتمع الريفي ، رؤية حول واقعه ومستقبله ، جامعة المنصورة

الجبالي ، جمال الدين يوسف عبد العال (١٩٩٤)،دراسة في التكامل بين المنظمات التنموية ببعض قري محافظة سوهاج،رسالة ماجستير،كلية الزراعة،جامعة الازهر.

الحيدرى ، عبد الرحيم عبد الرحيم (بدون تاريخ) ، تكوين وإدارة المنظمات الريفية غير الحكومية والعوائد الاجتماعية المترتبة على مشاركة المزارعين في برامج التنمية .

السعدنى ، مصطفى محمد ، سمير فخرى مجلع (٢٠٠١) ، دراسة اقتصادية تحليلية لكفاءة إدارة الجمعيات الأهلية العامة بمحافظة البحيرة ، مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية ، المجلد ٤٦ ، العدد (١) .

الشاعر، جمال محمد أحمد (٢٠٠١)، العوامل المؤثرة علي فعالية جمعيات تنمية المجتمع المحل بريف محافظة كفر الشيخ، رسالة ماجستير،كلية الزراعة،جامعة الأزهر .

الشرقاوي ، أحمد عز الدين (١٩٩٣)، دور المنظمات الاجتماعية في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس.

الصباغ ، صابر، الغمريني ، سامي (١٩٩٩) ، دور جمعية تنمية المجتمع المحلي في تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية في ثلاث قري مصرية،معهد بحوث الارشاد الزراعي والتنمية الريفية ، مركز البحوث الزراعية ، نشرة رقم (٢٣٦).

العشرى ، محمد خيرى (٢٠٠٤) ، مقاييس كفاءة الجمعيات الأهلية ، مقدمة إلى مؤتمر آفاق وآليات تفعيل دور الجمعيات الأهلية في التنمية الشاملة بمحافظات الإقليم الثالث ، الاسماعيلية ، ١٥ إبريل.

القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، إصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، الطبعة الأولى ، وزارة الصناعة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

المنظمات الأهلية العربية (٢٠٠٣) ، مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية .

الهلباوى ، هشام عبد الرازق (٢٠٠١)، المنظمات الاجتماعية الريفية ، قسم المجتمع الريفى ، كلية الزراعة ، الإسكندرية .

جمهورية مصر العربية (١٩٩٦) ، قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشان الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة، مادة (١) .

حسانين ، اعتدال عباس (٢٠٠٤) ، الاتجاه نحو العمل التطوعى وكسب العضوية للجمعيات الأهلية (دراسة ميدانية بمحافظة الاسماعيلية) ، مؤتمر آفاق وآليات تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى التنمية الشاملة بمحافظات الأقليم الثالث ، الإسماعيلية ، ١٥ إبريل .

حمودة ، مسعد الفاروق (١٩٨٢)، تنمية المجتمع الريفي والحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية .

رميح يسرى ،عبد المولى حسن ،محمود صالح محمود ، سوزان محمد محي الدين نصرت (٢٠٠٢)، إتجاهات الريفيين نحو جمعيات تنمية المجتمع ،دراسة ميدانية في أربع قرى مصرية ، المجلة المصرية للبحوث الزراعية ، مجلد ٨٠ ، عدد (٣) .

سالم ، لطيفة (١٩٩١) : القوة الاجتماعية في الثورة العمرانية – الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

عبد القادر محمد علاء الدين (٢٠٠٣)، المنظمات الاجتماعية، علم الاجتماع الريفى المعاصر والاتجاهات الحديثة فى دراسات التنمية الريفية ، منشاة المعارف ، الاسكندرية.

عبد اللطيف ، سوسن عثمان ،(بدون تاريخ) ،دور الجمعيات الأهلية في تنمية المرآة المصرية ، مكتبة رابطة المرآة العربية .

عبد الوهاب، أيمن السيد (١٩٩٩)، الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، دراسة حالة، مراكز التميز للمنظمات غير الحكومية. أبحاث ودراسات ، عدد (١٦)، (انترنت) www.ngoce.org.

عرابي. بلال (٢٠٠٢)، دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع، مقرتحات لتطوير العمل التطوعي، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية،ابحاث ودراسات ،(انترنت) www.ngoce.org.

عصر، سامي (١٩٨٩) ، قضايا التطوع ونظام العمل بالجمعيات ، المؤتمر الأول للمنظمات الاهلية العربية ، القاهرة ، ٣١ أكتوبر – ٢ نوفمبر.

فايق ، مدحت فؤاد (١٩٩٥)، الدولة والمجتمع المدني في مصر ، التاريخ الواقع المستقبل ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .

قنديل ، أمانى (١٩٩٥) ، سامية فهمى (١٩٨٥) ، الاتحاد الاقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة بالمنوفية (١٩٩٧) .

قنديل ، أمانى (١٩٩٩) ، تطور المجتمع المدنى في مصر ، عالم الفكر ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثالث ، فبراير . مارس .

قنديل ، أمانى (٢٠٠٢) ، التقرير السنوى الثانى للمنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية .

قنديل، أماني (٢٠٠٣)، مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الاهليه العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية .

كبك ، محمد نصر عمر ، محمد جمال الدين راشد ، مصطفى حمدى أحمد غانم (٢٠٠٨) ، معوقات أداء الجمعيات الأهلية لدورها التنموى بريف محافظة أسيوط ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى لملتقى شباب الباحثين بكلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، ٦ مايو .

مؤتمر آفاق وآليات تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى التنمية الشاملة بمحافظات الاقليم الثلاث ، الاسماعلية (٢٠٠٤).

مركز التميز للمنظمات غير الحكومية (٢٠٠٢)، مشاركة المرأة في العمل التطوعي ابحاث ودراسات،عدد(٩) ، (انترنت) www.ngoce.org

مركز التميز للمنظمات غير الحكومية(٢٠٠٢)، دور المراة العربية فى الهيئات (المانحة والمستفيدة)، أبحاث ودراسات ، عدد (٧)، (انترنت) ،www.ngoce.org. .

نجم ، سهام (١٩٩٩)، دائرة الحوار الأولى حول دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية في الوطن العربي المؤتمر العالمي السنوي الخامس عشر في التنمية البشرية في الوطن العربى ،مجلد المؤتمر ، دائرة الحوار ، القاهرة

نصير،عبد الله عبد القادر (٢٠٠٢)، البيئة والتنمية المستدامة والتكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مؤتمر الخير العربي الثالث، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان خلال الفترة ٢٢-٢٤ يونيو .

ياسين ، أيمن (٢٠٠٢)، الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي ، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية أبحاث ودراسات ، عدد ١١ ، (انترنت) www.ngoce.org..

DETERMINANTS OF RURAL PEOPLE LEVEL OF KNOWLEDGE OF THE RECENT LEGISLATIONS ORGANIZING WORK OF NGO'S A STUDY IN A VILLAGE OF GHARBIA GOVERNORATE

Nagwa A. Hassan
Dept. of Agricultural Extension and Rural Soc., Fauclty of Agric., Minufiya University

ABSTRACT: ***This study aimed to identify the determinants of knowledge of the rural people of the recent legisliations organizing work of NGO'S, the personal characteristic of the respondents, in the studied village, the relationship of the studied independent variables with the level of knowledge of the recent law (84-2002) as a dependent variable. Finally, to determine the***

relative contribution of the most independent variables in explaining the variance that occurred in the dependent variable (level of knowledge of rural people of the recent law). A random sample of 150 respondents was chosen from (Meat El-Haroun village), Zefta districy of Gharbia Governorate. Data were analyzed by using frequency tables, ratios, simple correlation. coefficient and step-wise regression. The results revealed that: the level of knowledge of rural people of recent legislations organizing work of NGO'S was: Weak, (48%), Moderate (41%), High (11%). The study revealed also that, there were four independent variables explained the variance in the dependent variable (level of knowledge of rural people), which were: social status of the respondent, the degree of ambition of the respondent, the degree of cultural cosmopolitness, and the mean of education of the family members. The coefficient of determination of those varicibles was 0.59, it meant that, those variables explained 59% of the occured variance of the level of knowledge of the rural people of the recent legislations organizing work of NGO'S (84 - 2000). The remainder ratio 41%, back to other variables that the study did not include. The study ended with some recommendations.

Key words: ***Recent legislations law (84-2002), Definitions of NGO'S and Level of knowledge***